# آلية التحرك السياسي المرتقب

بعد شهور طويلة من التعاطي السياسي الرسمي، والاعلامي، في اسرائيل، مع الازمة في الخليج، من خلال تركيز الاهتمام وتسليط الاضواء على مسار الازمة وتطوّراتها المحتملة، وعلى موقف اسرائيل منها، في ضوء سياسة الـ «بروفيل المنخفض» التي انتهجتها حكومة الليكود، في المرحلة الاولى من الازمة، وسياسة «ضبط النفس»، في مرحلتها الثانية ـ اندلاع القتال ومهاجمة اسرائيل بالصواريخ العراقية ـ بدأوا في الشبكة السياسية الاسرائيلية (حكومة ومعارضة) وكذلك الخبراء والمعلّقون السياسيون، وبخاصة بعد بدء القتال، يتحدثون عن ان اسرائيل، أو بشكل أدق حكومة شامير التي منعت من المشاركة المباشرة في الحرب، خلافاً لرغبتها، أو لرغبة بعضها، ولكن ليس من المشاركة في أهداف تلك الحرب، اصبح لزاماً عليها الاستعداد لمواجهة مرحلة ما بعد الحرب، لأنه «مع وقف القتال، بدأت حرب اسرائيل الحقيقية. وهذه الحرب سوف تدور على الحلبة السياسية، حيث السؤال المطروح: الى أي مدى مستعدة اسرائيل للمباحثات السياسية المرتقبة في المستقبل القريب؟ (يسرائيل زامير، **عل همشمار**، ٣/٣/١٩٩١). ومن ناحية اخرى، «لأن موضوع الربط الشهير، الذي نجحنا في طمسه في بداية الأزمة، بقي يحوم، طوال الوقت، في أعماق الوعي، ليس على شكل صلة مباشرة، بل على شكل توجّه تدريجي: اولاً، نباشر في حل مشكلة العراق؛ ومن ثمّ نتوجه الى حل القضية الفلسطينية» (افنير تابوري، **دافار**، ٢٥/١/١٩٩١).

وهكذا، فالسؤال العام «ماذا بعد؟» استحوذ على قسط لا بأس به من اهتمام الشبكة السياسية في اسرائيل، حتى في غمرة انغماسها بمتابعة مجرى القتال. وتفرّعت عن هذا السؤال اسئلة عدّة، انقسمت تلك الشبكة في الاجابات عنها، تناولت عناصر، وآلية، التحرّك السياسي المرتقب في مرحلة ما بعد الحرب: أولوياته وآفاقه وفرص نجاحه واخفاقه، في ضوء المتغيّرات المستجدة، التي ستفرزها الحرب، على الصعيدين، الاقليمي والدولي، وتأثير ذلك، كله، في مواقف الاطراف ذات الشأن بأزمة الشرق الاوسط، وفي العلاقات في ما بينها، وبشكل خاص في العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية.

## انقسامان، عمودي وافقي

من حيث المبدأ، يلاحظ من مجمل التصريحات، والتعليقات، السياسية التي تناولت التحرّك السياسي المرتقب بعد انتهاء الحرب، ان الشبكة السياسية في اسرائيل انقسمت، عمودياً وافقياً، اولاً حول ما يجب ان يكون عليه الموقف في هذه المرحلة المبكرة من التحرك السياسي: المبادرة ام الانتظار؛ وثانياً حول مضمون المبادرة. فعلى الصعيد الحكومي، مثلاً، أشار المعلّق الصحفي افنير ريغف، الى وجود تباين، ولو طفيف، بين رئيس الحكومة، اسحق شامير، ووزير خارجيته، دافيد ليفي. فالاخير طالب بعدم الانتظار الى حين تبلور التحرك السياسي، بل الامساك بزمام المبادرة، لأن من الافضل لاسرائيل ان تقود هي التحرك السياسي، بدلاً من ان تجد نفسها مُقادة اليه. وأضاف ريغف ان ليفي احدث مفاجأة ما لزملائه في الليكود، وفي مقدمهم رئيس الحكومة شامير، عندما اقترح التخلّي عن بند الانتخابات في مبادرة السلام الاسرائيلية، اذا كان الفلسطينيون غير مستعدين لاجراء تلك الانتخابات، والبدء بمباحثات مع وفد فلسطيني، أيّاً كان، حول كيفية مواصلة عملية السلام (**عل همشمار**، ٣/٣/١٩٩١).

لكن قنبلة ليفي السياسية كانت، حسب تحليل المعلّق الصحفي اريه بلغي قوله، في مقابلة مع التلفزة الاسرائيلية، «ان هناك اشخاصاً يتملكهم الرعب عندما يسمعون الكلمة: سلام». ومع ان